مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

دور الحوكمة المصرفية من خلال تفعيل آليات التدقيق الداخلي على الأداء الإداري للأرباح والمخاطر في القطاع المصرفي

الباحث نداء صفاء محمد طبره
الجامعة العراقية
Nidaa.s.mohammed@aliraqia.edu.iq

مقدمة

أن البنوك التي تطبق مبادئ حوكمة الشركات أكثر قدرة على المنافسة على المدى الطويل، لأنها تظهر مستوى من الشفافية في عمليات النقل المالي وإجراءات المحاسبة والتدقيق، مما يمنحها استقرارا ماليا أكبر. (Delikanli, 2018, p. 62)

ولكن، وبالرغم من ذلك، أن التطبيق المعيب لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي له العديد من الآثار السلبية، مما يؤدي إلى تقلبات مالية أعلى وجودة أصول أقل، إذ أن آليات الحوكمة الداخلية المنفذة بشكل جيد في البنوك ترتبط بزيادة عدم الاستقرار المالي بسبب المشاركة في التكاليف الاجتماعية المرتفعة التي تهدف إلى تحسين الامتيازات الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة على حساب مساهمي البنوك. وكذلك أيضاً، أن خطر النزاعات بين المديرين والمساهمين، عند تطبيق آليات الحوكمة الداخلية، له العديد من الآثار المختلفة على الاستقرار المالي للبنك، اعتمادا على القوة النسبية للمساهمين في هيكله الإداري.

التدقيق الداخلي

تمهيد

إن التغير المستمر في توقعات أصحاب المصلحة والنظرة الجديدة لإدارة المخاطر على مدى السنوات السابقة أدى إلى تحول كبير في دور التدقيق الداخلي في العديد من المؤسسات الاقتصادية، وقد شكلت المتطلبات الجديدة من مجلس الإدارة والقادة التنظيميين والمنظمين دافعاً أمام العاملين في التدقيق الداخلي على إعادة تركيز جهودهم بما يتجاوز قضايا الامتثال التنظيمي في ظل هذه البيئة وهذا التوجه، أدرك العديد من القادة الحاجة إلى أن يلعب التدقيق الداخلي دورًا أكبر وهو دور يتعدى تركيزه التاريخي على الحفاظ على القيمة (التركيز على الرقابة) ليشمل الأنشطة المتعلقة بإيجاد القيمة (التركيز على الأداء)، حيث يمكن لمثل هذا التطور أن يسمح للتدقيق الداخلي، بموضوعية وجهة نظره ودقة عملياته وجديتها، بإضفاء قيمة على الشركة بطرق جديدة.

المطلب الاول: مفهوم التدقيق الداخلي

كان هناك مفهومان أساسيان للتدقيق الداخلي: مفهوم تقليدي ومفهوم حديث. ينظر المفهوم التقليدي للتدقيق الداخلي إلى المحاسبة على أنها الانضباط الحقيقي، والرقابة المحاسبية هي مصدر قلقه الحقيقي ويعتبر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة كعميل حقيقي له. أما المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي فهو لا يرفض أبداً جوهر المفهوم التقليدي، بل يسعى إلى توسيعه إلى ما وراء حدوده الضيقة، إذ أن وفقاً للمفهوم الحديث للمراجعة الداخلية فإنه لا يوجد نطاق محدود لعملها، وهي تحتفظ بحرية الاقتراض من العديد من التخصصات وتعترف بالإدارة العليا كعملاء إضافيين متميزين إلى حد ما عن لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

وفي حين أن بعض التقنيات التي يقوم عليها التدقيق الداخلي مستمدة من الاستشارات الإدارية ومهن المحاسبة العامة، فإن نظرية التدقيق الداخلي قد صاغها في المقام الأول لورانس سوير (١٩١١-٢٠٠٢)، وغالبًا ما يشار إليه باسم "أب التدقيق الداخلي الحديث" (Foundation, 2019, p. 98). إن التدقيق الداخلي هو نظام موجه نحو الإدارة وقد تطور سريعًا منذ الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كان التدقيق الداخلي مجرد وظيفة تعنى بشكل أساسي بالمسائل المالية والمحاسبية، أصبح التدقيق الداخلي الآن يتعامل مع مجموعة كاملة من أنشطة التشغيل ويؤدي مجموعة واسعة من خدمات التأكيد والاستشارات. إن زيادة حجم المنظمات اللامركزية وزيادة التعقيدات والتطور التكنولوجي لعملياتها، والحاجة الناتجة إلى وسائل مستقلة وموضوعية لتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة فيها، كل ذلك ساعد في تطور التدقيق بشكل كبير. يعتبر التدقيق الداخلي بمثابة نشاط استشاري وتأكيد موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة وهو يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة حيث توفر جهود المدقق الداخلي القائمة على المخاطر مدخلات مهمة للمشاركين الآخرين في الحوكمة. لذا فإن التدقيق الداخلي يعتبر بمثابة أنشطة ضمان واستشارات تضيف قيمة للمنظمة وتزيد من الأداء المالي والإداري. (الدين، ٢٠١٧، صفحة ٧٥)

المطلب الثاني: نشأة وتطور التدقيق الداخلي

إن الحاجة المتزايدة إلى وسائل تحقق مستقلة لتقليل أخطاء حفظ السجلات واختلاس الأصول والاحتيال داخل المؤسسات التجارية وغير التجارية شكل النواة الرئيسية للطلب المتزايد على التدقيق بشقيه الخارجي والداخلي. فأصل التدقيق يعود إلى أوقات نادراً ما تكون بعيدة عن تلك الخاصة، ففي كل مرة أدى فيها تقدم الحضارة إلى ضرورة أن يُعهد الى شخص بملكية شخص آخر، كلما زادت الرغبة عند المالك في إيجاد نوع من الرقابة والتأكد من إخلاص ذلك الشخص الذي عهدت إليه إدارة تلك الملكية.

في أواخر التسعينيات، وكنتيجة جزئية للدراسات البحثية الثاقبة التي رعاها معهد المدققين الداخليين (IIA) بالإضافة إلى العديد من المقالات المستقبلية في المجلة الرئيسية لمعهد المدققين الداخليين (IIA) "المدقق الداخلي" ، أقر معهد المدققين الداخليين (IIA) بالحاجة الأساسية لإعادة تقييم المبادئ الحاكمة للمهنة رسميًا، بالإضافة الى التوجه والقاعدة المعرفية للكفاءات والمهارات. كان هناك غرض رباعي وراء الوثيقة الإستراتيجية لمعهد المدققين الداخليين وهي "رؤية للمستقبل"، أي تعزيز القيمة الاقتصادية للتدقيق الداخلي؛ وضمان الجودة العالية والمستمرة للتدقيق الداخلي؛ تعزيز المكانة المهنية للتدقيق الداخلي، وتحقيق وعي واسع في السوق بالتدقيق الداخلي. وقد أجرى فريق عمل التوجيه مراجعة شاملة للمعايير المهنية الحالية، وقواعد السلوك، وحتى تعريف التدقيق الداخلي، وخلصوا إلى أن المصطلحات القديمة فشلت في "أن تعكس بشكل مناسب تطور الممارسة وتعزز بشكل فعال مهنة التدقيق الداخلي في السوق التنافسية.

وقد تم تصميم التعريف الجديد للتدقيق الداخلي بشكل يمكنه من استيعاب الدور والمسؤوليات المتزايدة للمهنة، فالتدقيق الداخلي وفقاً للتعريف الجديد هو نشاط استشاري وتأكيد موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. (راضي، مبادئ وأسس المراجعة، ٢٠١٧، صفحة ٦١)

إن التعريف الجديد للتدقيق الداخلي يكرسه في إطار شامل للممارسات المهنية، وهو مخطط هيكلي لكيفية انسجام مجموعة المعرفة في التدقيق الداخلي والإرشادات المطبقة معًا. يتكون إطار الممارسات المهنية من ثلاث فئات من الإرشادات: المعايير والأخلاقيات وهي إرشادات إلزامية، إرشادات الممارسة وهي إرشادات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

موصى بها بشدة، ومساعدات التطوير والممارسة وهي عبارة عن مواد مرجعية مفيدة تم تطويرها أو اعتمادها من قبل معهد المدققين الداخليين الدولي. وبالتالي فإن هذا الإطار الشامل ينظم مجموعة كاملة من الإرشادات بطريقة يسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب لممارسي التدقيق الداخلي، ومن المتوقع منها أن تستجيب أكثر لاحتياجات ممارسي التدقيق الداخلي وأن تزداد قوة في السنوات القادمة. (راضي، ٢٠١٧، صفحة ١٤٦)

يتضح من خلال ما سبق أن التدقيق الداخلي قد تطور بشكل ملحوظ على مدار الستين عامًا الماضية واكتسب دورًا متزايد الأهمية داخل المنظمات، سواء في الصناعة أو الحكومة أو القطاع غير الربحي. وإلى جانب هذا التطور، تقوم وظيفة التدقيق الداخلي اليوم بتقبل مسؤولية أوسع تجاه المؤسسة نفسها وأصحاب المصلحة فيها، ومن خلال تقديم خدمات تأمين واستشارات موسعة إلى المنظمة، وعلى وجه الخصوص للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وكذلك للإدارة العامة، تساهم وظيفة التدقيق الداخلي بشكل فعال في تحسين حوكمة المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المعلومات التي يقدمها المدققون الداخليون على تحسين عملية صنع القرار الداخلي والخارجي، وبالتالي تحسين التوسع الفعال والكفء واستخدام الموارد التنظيمية والاقتصادية النادرة.

المطلب الثالث: مبادئ التدقيق الداخلي

من أهم المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي نذكر منها:

أولاً-مبدأ الاستقلالية: يجب أن يتحرر المدقق الداخلي من أي تأثيرات لا داعي لها تجبره على الانحراف عن الحقيقة. ويجب ألا يكون هذا الاستقلال في الذهن فحسب، بل يجب أن يكون في المظهر أيضًا. كما يجب على المدقق الداخلي مقاومة أي ضغط أو تدخل غير مبرر في تحديد نطاق المهام أو الطريقة التي يتم بها إجراؤها والإبلاغ عنها في حالة انحرافها عن الأهداف المحددة.

ثانياً- مبدأ النزاهة والموضوعية: يجب أن يكون المدقق الداخلي أمينًا وصادقًا وأن يكون شخصًا على درجة عالية من النزاهة ويجب عليه أن يعمل بمهنية عالية وأن يُنظر إليه على أنه عادل في جميع تعاملاته .كما يجب عليه أن يتجنب كل تضارب في المصالح وألا يسعى إلى جني أي منفعة أو ميزة شخصية غير ضرورية من منصبه. كما يجب أن يقوم المدقق الداخلي بعمله بطريقة موضوعية للغاية، لا سيما في جمع وتقييم الحقائق والأدلة، ولا يجوز له السماح للتحيز أو التحيز بتجاوز موضوعيته، وخاصة فيما يتعلق بالتوصل إلى استنتاجات أو الإبلاغ عن رأيه. (علي، ٢٠١٦، صفحة ٢٦٣)

ثالثاً-مبدأ العناية المهنية اللازمة: يجب على المدقق الداخلي ممارسة العناية المهنية اللازمة والاجتهاد أثناء إجراء التدقيق الداخلي. ويشير تعبير "العناية المهنية اللازمة" إلى أن المدقق الداخلي يمارس العناية المعقولة في تنفيذ العمل لضمان تحقيق الأهداف المخطط لها. يجب على المدقق الداخلي أن يولي اهتمامًا خاصًا لبعض أنشطة التدقيق الرئيسية، مثل تحديد نطاق المهمة لمنع إغفال جوانب مهمة، والاعتراف بالمخاطر والأهمية النسبية للمجالات، وامتلاك المهارات المطلوبة لمراجعة الأمور المعقدة، وتحديد مدى الاختبار المطلوب لتحقيق الأهداف خلال المواعيد النهائية المحددة، وما إلى ذلك. ويجب الإشارة الى أن "العناية المهنية اللازمة" لا تعني العصمة ولا تضمنها، ولا تتطلب من المدقق الداخلي تجاوز النطاق المحدد للمهمة. (Blokdyk, 2021, p. 141)

رابعاً- مبدأ السرية: يلتزم المدقق الداخلي في جميع الأوقات بالحفاظ على أقصى درجات السرية في جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء أعمال المراجعة، ولا يجوز له الإفصاح عن أي من هذه المعلومات لطرف خارج وظيفة التدقيق الداخلي وأي إفشاء يجب أن يكون على أساس الحاجة إلى المعرفة. كما يجب

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

على المدقق الداخلي الاحتفاظ بالمعلومات السرية في مأمن من الآخرين، ولا يجوز له تحت أي ظرف من الظروف مشاركة أي معلومات سرية مع أطراف أخرى خارج الشركة دون موافقة محددة من الإدارة أو العميل أو ما لم تكن هناك مسؤولية قانونية أو مهنية للقيام بذلك.

خامساً- مبدأ المهارات والكفاءة: يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بمعرفة جيدة ومهارات شخصية قوية وخبرة عملية وخبرة مهنية في مجالات معينة وكفاءات أخرى مطلوبة لإجراء تدقيق الجودة، وكذلك يجب عليه ألا يقوم إلا بالمهام التي يتمتع بها ضمن الاختصاص المطلوب. يجب على المدقق الداخلي أن يمتلك، أو أن يكتسب، المهارات والكفاءات اللازمة لغرض الاضطلاع بمسؤولياته. بالإضافة إلى المهارات الفنية الأساسية، يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالمهارات الأكثر ليونة (مثل مهارات التعامل مع الآخرين ومهارات الاتصال) المطلوبة للتعامل مع العديد من أصحاب المصلحة. وعندما يفتقر المدقق الداخلي إلى خبرة معينة، يجب عليه اكتساب المهارات المطلوبة إما من خلال خبراء داخليين أو من خلال خدمات خبير خارجي بشرط عدم المساس بالاستقلالية. إن الهدف من هذا المبدأ هو التأكد من أن فريق التدقيق ككل لديه كل الخبرة والمعرفة المطلوبة للمجال قيد المراجعة. (الجباوي، ٢٠١٩، صفحة ١٦٣)

سادساً- مبدأ التدقيق على أساس المخاطر: يجب على المدقق الداخلي تحديد مجالات التدقيق الهامة من خلال عمل تقييم المخاطر وتصميم أنشطة التدقيق، بحيث يتم تحديد أولويات إجراءات التدقيق التفصيلية وإجرائها في المجالات والقضايا عالية المخاطر، في حين يتم تخصيص وقت أقل للمجالات منخفضة المخاطر من خلال تقليص إجراءات المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يضمن هذا النهج أن تكون المخاطر قيد الدراسة أكثر اتساقًا مع الأهداف الإستراتيجية العامة وأهداف الشركة بدلاً من التركيز بشكل ضيق على أهداف العملية. يجب أن يضمن التدقيق القائم على المخاطر الأهداف الثلاثة التالية: (أ) لا يلزم أن تغطي إجراءات التدقيق العملية برمتها ويمكن أن تقتصر فقط على الضوابط المهمة في العملية؛ (ب) إقامة روابط بالجوانب ذات الصلة والمتصلة بأهداف الشركة والوظيفية؛ (ج) أن تكون النتائج والقضايا التي تم تسليط الضوء عليها مهمة أن والوقت غير مخصص للمجالات ذات الاحتمال الضئيل. (راضي، ٢٠١٧، صفحة ٢١٦)

سابعاً-مبدأ التركيز على النظام والعملية: يجب على المدقق الداخلي أن يتبنى منهجية تركز على الأنظمة والعمليات عند المباشرة في إجراءات المراجعة. وتتميز هذه المنهجية بأنها أكثر استدامة من تلك المعتمدة لاختبار المعاملات والأرصدة لأنها تتجاوز اكتشاف الأخطاء لتشمل منع الأخطاء. إن ذلك يتطلب إجراء تحليل السبب الجذري للانحرافات لتحديد فرص تحسين النظام أو التشغيل الآلي ولتقوية العملية ومنع تكرار مثل هذه الأخطاء.

ثامناً- مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار: عند إجراء مهام المراجعة الداخلية، يجب على المدقق الداخلي تجنب إصدار أي حكم أو إبداء رأي بشأن قرارات الإدارة السابقة. وكجزء من دوره الاستشاري، يجب على المدقق الداخلي تجنب المشاركة في صنع القرار التشغيلي الذي قد يخضع لمراجعة لاحقة. ويجب أن يظل تركيز المدقق الداخلي على الجودة والفعالية التشغيلية لعملية صنع القرار وأفضل طريقة لتعزيزها، بحيث يتم تقليل فرصة اتخاذ قرارات معيبة أو خاطئة إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، فإن المدقق الداخلي له الحرية الكاملة في استحضار الدروس التي يمكن تعلمها من مثل تلك القرارات السابقة. (شحاته، ٢٠١٨، صفحة ٢٣٥)

تاسعاً- مبدأ حساسية مصالح أصحاب المصلحة المتعددين: يجب على المدقق الداخلي تقييم آثار ملاحظاته وتوصياته على أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما عندما تكون المصالح المتنوعة متضاربة في طبيعتها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

في مثل هذه الحالات، يجب أن يظل المدقق الداخلي موضوعيًا ويقدم وجهة نظر متوازنة، وهذا من شأنه أن يسمح للإدارة العليا باتخاذ قرار باستخدام جميع المعلومات وتحقيق التوازن بين استراتيجية وأهداف الشركة مع توقعات ومصالح أصحاب المصلحة المتعددين.

عاشراً- مبدأ الجودة والتحسين المستمر: يجب أن تكون جودة عمل التدقيق الداخلي ذات أهمية قصوى بالنسبة للمدقق الداخلي وذلك لأن مصداقية تقارير التدقيق تعتمد على موثوقية النتائج المبلغ عنها.

المطلب الرابع: لجان التدقيق الداخلي

أولا- التعريف

لجنة التدقيق هي واحدة من اللجان التشغيلية الرئيسية لمجلس إدارة الشركة المسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية والإفصاح. ويجب على جميع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الاحتفاظ بلجنة تدقيق مؤهلة من أجل إدراجها في البورصة. يتألف أعضاء اللجنة من مديرين خارجيين مستقلين، بمن فيهم شخص واحد على الأقل مؤهل للعمل كخبير مالي. تتكون لجنة التدقيق من أعضاء مجلس إدارة الشركة وتشرف على بياناتها المالية وتقاريرها. يجب أن تضم لجنة التدقيق أعضاء خارجيين في مجلس الإدارة بالإضافة إلى أولئك الذين لديهم دراية جيدة بالشؤون المالية أو المحاسبية من أجل إنتاج تقارير صادقة ودقيقة، ويجب على أعضاء اللجنة التوقيع على دفاتر الشركة وتحمل المسؤولية عن أي تقارير خاطئة. (الدين أ.، ٢٠١٦، صفحة ٥٤).

ثانياً- عمل لجنة التدقيق

تعمل لجنة التدقيق بشكل وثيق مع مدققي الحسابات للتأكد من صحة دفاتر الشركة وعدم وجود تضارب في المصالح بين مدققي الحسابات أو أي شركات استشارية خارجية تعمل بها الشركة. ومن الناحية المثالية، من المفضل أن يكون رئيس لجنة التدقيق محاسبا عاما معتمداً، ومع ذلك، غالبا ما لا يتوفر محاسب قانوني معتمد للجنة التدقيق، ناهيك عن عضو مجلس الإدارة. تتطلب بعض البورصات العالمية مثل بورصة نيويورك (NYSE) أن تضم لجنة التدقيق خبيراً مالياً، ولكن عادة ما يتم استيفاء هذا المؤهل من قبل مصرفي متقاعد، على الرغم من أن قدرة هذا الشخص على اكتشاف الاحتيال قد تكون أقل من خبير. وينبغي أن تجتمع لجنة مراجعة الحسابات أربع مرات في السنة على الأقل من أجل استعراض أحدث مراجعة للحسابات، إما شخصياً أو عن طريق عقد المؤتمرات عن بعد، وينبغي عقد اجتماع إضافي إذا كانت هناك حاجة إلى معالجة مسائل أخرى. (Blokdyk، Audit committee، ٢٠١٨، صفحة ٤٩)

ثالثاً- دور لجان التدقيق وأهميتها

تعد لجنة التدقيق عنصراً حاسماً في هيكل الإدارة وتعمل تحت السلطة المفوضة من مجلس الإدارة. يتم تحديد أدوار اللجنة ومسؤولياتها ضمن اختصاصاتها التي يجب أن تراجعها سنوياً وتقترحها على المجلس للموافقة عليها. كما يجب أن يتمتع الرئيس التنفيذي للتدقيق بإمكانية الوصول المباشر وغير المقيد إلى لجنة التدقيق والرئيس التنفيذي عند الاقتضاء.

عادة ما تشمل اختصاصات لجنة التدقيق ما يلي:

١-الضبط الداخلي ونظم إدارة المخاطر
٢- عملية التدقيق الداخلي بما في ذلك التعيين وتوفير الموارد
٣-البيانات المالية بما في ذلك بيانات الحوكمة
٤- عملية التدقيق الخارجي
٥- تقارير الامتثال وتقارير التفتيش التنظيمي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

٦-بيانات الأداء الرئيسية والإبلاغ عن المخالفات والتواصل مع المساهمين فيما يتعلق بأنشطتها. (Guide، ٢٠٢٢، صفحة ١٠٩)

فإن لجنة التدقيق تأخذ على عاتقها الكثير من المهمات من مجرد الرقابة المالية وعملية المراجعة الخارجية للحسابات، لذلك فإن لجنة التدقيق الفعالة ليست مجرد لجنة تتحقق من أنها متوافقة مع القوانين واللوائح ذات الصلة، إنما هي لجنة تركز على المخاطر التنظيمية، وضمان تلبية التأكيدات للحاجة التنظيمية، وتحدي كل من تقارير الإدارة والمدققين لضمان أن يكون التأكيد قوياً.

المبحث الثاني: الحوكمة المصرفية

إن العلاقة بين الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات تعتبر بمثابة العملية والهيكل المستخدم لتوجيه وإدارة الشؤون التجارية للبنك نحو تعزيز الازدهار ومحاسبة الشركات بهدف نهائي وهو تحقيق القيمة طويلة الأجل للمساهمين مع مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين. فمن الناحية النظرية، من المتوقع أن تحقق المنظمة التي لديها نظام فعال للرقابة الداخلية هدفها بكفاءة وفعالية، والذي يعتبر حوكمة جيدة للشركات. ومن ناحية أخرى، فإن المنظمة ذات النظام الضعيف للرقابة الداخلية ستعاني من سوء إدارة الشركات. كما أن غياب الضوابط الداخلية وقصور تشغيلها يجعل الشركات عرضة لعدد من المخاطر، مثل التسجيل غير السليم للمعاملات المحاسبية، وإجراء المعاملات غير المصرح بها، والاحتيال، وكل ذلك له تأثير كبير على الأداء المالي والقدرة التنافسية.

لذلك، ولفهم أكبر للعلاقة ما بين التدقيق الداخلي وجودة حوكمة الشركات بشكل عام وبالحوكمة المصرفية بشكل خاص سوف نقوم خلال هذا المبحث بتناول حوكمة الشركات بمفهومها الواسع من خلال تقديم التعريف بها وأهميتها ومبادئها. (Asaoka, 2020, p. 51)

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة

ان حوكمة الشركات هي عبارة عن مزيج من القواعد والعمليات والقوانين التي يتم من خلالها تشغيل الشركات وتنظيمها والتحكم فيها (دروش، ٢٠١٩، صفحة ٤٧). يشمل مصطلح حوكمة الشركات العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على مصالح أصحاب المصلحة في الشركة، بما في ذلك المساهمين والعملاء والموردين والمنظمين الحكوميين والإدارة. لذا، فإن مجلس الإدارة أو المجلس التنفيذي للشركة مسؤول عن إنشاء إطار لحوكمة الشركات يعمل على أفضل وجه على مواءمة سلوك العمل مع أهداف الشركة. وتتضمن الحوكمة الرشيدة للشركات إرساء مبادئ الأمن والشفافية والإنصاف والامتثال والاعتماد والمساءلة. (Dallas, 2022, p. 38)

ويمكننا توضيح مفهوم حوكمة الشركة بشكل أكبر من خلال العلاقة التكاملية التالية:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

الشكل رقم (٢)

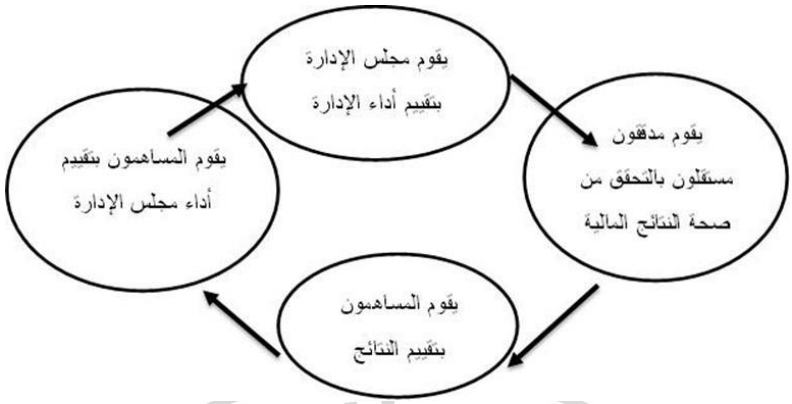

رسم توضيحي للعلاقة التكاملية لحوكمة الشركات (من إعداد الباحث)

المطلب الثاني: نشأة وتطور حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات هو موضوع واسع يتمتع بتاريخ طويل وغني بالتطورات والتغيرات، وهو موضوع يتضمن المساءلة الإدارية وهيكلية مجلس الإدارة وحقوق المساهمين. بدأت قضية الحوكمة مع بداية الشركات، التي يعود تاريخها إلى شركة الهند الشرقية، وشركة خليج هدسون، وشركة المشرق العربي وغيرها من الشركات الكبرى المستأجرة خلال القرنين السادس والسابع عشر.

وبالرغم من أن مفهوم حوكمة الشركات موجود منذ قرون، إلا أن الاسم لم يأت إلى الرواج بشكل فعلي حتى عام ١٩٧٠ ، حيث كان مصطلحاً يستخدم فقط في الولايات المتحدة. وبفعل تطور توازن القوى وصنع القرار بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين لعدة قرون، كانت القضية موضوعاً ساخناً بين الخبراء الأكاديميين والمنظمين والمديرين التنفيذيين والمستثمرين. (Solomon, 2020, p. 95)

وفي أوائل السبعينات، بدأت الأمور تتغير، حيث جلبت لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC قضية حوكمة الشركات إلى الواجهة عندما قامت هذه اللجنة بطرح موقفهم بشأن الإصلاحات الرسمية لحوكمة الشركات. وفي عام1976، ظهر مصطلح "حوكمة الشركات" لأول مرة في السجل الفيدرالي أو الجريدة الرسمية للحكومة الفيدرالية. ففي نفس الوقت تقريبًا، كانت لجنة الأوراق المالية والبورصات على علم بالمدفوعات الضخمة التي تقدمها الشركات للمسؤولين الأجانب لتزوير مستندات الشركة. الأمر الذي دفع هيئة الأوراق المالية والبورصات بدعوة بورصة نيويورك (NYSE) إلى مطالبة كل شركة مدرجة في البورصة بأن يكون لديها لجنة تدقيق تتألف من جميع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وقد امتثلت لذلك. الأمر الذي دفع العديد من الشركات في تشكيل لجان التدقيق وتعيين المزيد من المديرين الخارجيين. ونتيجة لذلك قام المدافعون عن حقوق الإنسان بالضغط من أجل تصحيح الحوكمة من خلال المطالبة بلجان مراجعة الحسابات ولجان الترشيح ولجان التعويضات وتعيين إداري واحد فقط (Heckman, 2017, p. 108).

وفي أوائل الثمانينات، ركزت المناقشات حول حوكمة الشركات على مشروع جديد يسمى" مبادئ حوكمة الشركات" من قبل معهد القانون الأمريكي. وبالرغم من أن بورصة نيويورك كانت قد دعمت هذا المشروع في السابق، لكنها ما لبثت أن غيرت موقفها بعد مراجعة المسودة الأولى. كما عارضت المائدة المستديرة للأعمال محاولات معهد القانون الأمريكي للإصلاح. لقد شعر المدافعون عن الشركات أنهم أقوياء بما يكفي لمعارضة الإصلاح التنظيمي بشكل صريح، دون الإصلاحات التقييدية التي يقودها معهد القانون الأمريكي. وأعربت مؤسسات الأعمال التجارية عن قلقها إزاء بعض المسائل الواردة في المشروع المؤقت رقم واحد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

لمبادئ إدارة الشركات الذي أوصى بأن تقوم مجالس الإدارة بتعيين أغلبية المديرين المستقلين وأن تنشئ لجاناً لمراجعة الحسابات والترشيحات. وأعرب المدافعون عن الشركات عن قلقهم من أنه إذا نفذت الشركات هذه التدابير، فإن ذلك سيزيد من مخاطر المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة. (Nordberg, 2010, p. 63)

المطلب الثالث:المبادئ العامة لحوكمة الشركات

في أواخر التسعينات، أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) مبادئها في حوكمة الشركات. وقد أصبحت هذه الوثائق وثائق مرجعية لواضعي السياسات والمستثمرين والشركات ومجموعات أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم الذين قاموا بزيادة جدول الأعمال وقدموا دليلاً متخصصاً للممارسات الجيدة لتنفيذها ويمكن تكييفه مع الظروف الخاصة لكل بلد. (OECD, 2015, p. 12)

هذه المبادئ تم تحديثها في عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، أصبحت هذه المعايير مقياساً دوليا لواضعي السياسات والمستثمرين والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المبادئ نفسها هي تطورية بطبيعتها وتستعرض في ضوء التغيرات الكبيرة في الظروف من أجل الحفاظ على دورها كأداة رائدة لصنع السياسات في مجال حوكمة الشركات. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه المبادئ إلى مساعدة حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والحكومات غير الأعضاء فيها في جهودها الرامية إلى تقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي لحوكمة الشركات في بلدانها، وتوفير التوجيه والاقتراحات للبورصات والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى التي لها دور في عملية تطوير الحوكمة الرشيدة للشركات. (OECD, 2017, p. 56)

إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتوقع أن تساعد هذه المبادئ على تعزيز تشغيل المعايير والسياسات التي تعمل بها الشركات في بلدانها الأعضاء. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه المبادئ إلى توفير مرجع قوي ومرن في نفس الوقت لواضعي السياسات والمشاركين في السوق لتطوير أطرهم الخاصة لحوكمة الشركات. وتغطي المبادئ ست مجالات :أساس إطار فعال للإدارة، وحقوق المساهمين، والمعاملة العادلة للمساهمين، ودور أصحاب المصلحة، الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في ظل الحوكمة المصرفية

تتعرض البنوك لمجموعة واسعة من المخاطر في سياق عملياتها. وبشكل عام، تنقسم المخاطر المصرفية إلى ثلاث فئات: المخاطر المالية والتشغيلية والبيئية. تشتمل المخاطر المالية بدورها على نوعين من المخاطر .يمكن أن تؤدي المخاطر المصرفية التقليدية - بما في ذلك الميزانية العمومية وهيكل بيان الدخل، والائتمان، ومخاطر الملاءة - إلى خسارة للبنك إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح. ويمكن أن تؤدي مخاطر الخزانة، على أساس المراجحة المالية، إلى ربح إذا كانت المراجحة صحيحة أو خسارة إذا كانت غير صحيحة .الفئات الرئيسية لمخاطر الخزانة هي السيولة، ومعدل الفائدة، والعملات، ومخاطر السوق. (كولر، ٢٠٢٢، صفحة ٣٢)

تتعلق المخاطر التشغيلية بالعمليات التشغيلية الإجمالية للبنك والتأثير المحتمل عليها نتيجة الامتثال للسياسات والإجراءات المصرفية، والأنظمة والتقنيات الداخلية، وأمن المعلومات، والتدابير ضد الإدارة والاحتيال، وقضايا استمرارية الأعمال. يتعلق جانب آخر من المخاطر التشغيلية بالتخطيط الاستراتيجي للبنك، والحوكمة والهيكل التنظيمي، وإدارة وظائف الموظفين والموارد الداخلية، وتطوير المنتجات والمعرفة، ونهج اكتساب العملاء.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

أما المخاطر البيئية فإنها ترتبط ببيئة أعمال البنك، بما في ذلك الاقتصاد الكلي والاهتمامات السياسية، والعوامل القانونية والتنظيمية، فضلاً عن البنية التحتية العامة للقطاع المالي وأنظمة الدفع ضمن السلطة القضائية التي يعمل فيها. تشمل المخاطر البيئية جميع أنواع المخاطر الخارجية التي، إذا حدثت، يمكن أن تعرض عمليات البنك للخطر أو تقوض قدرته على مواصلة أنشطته. (عبدالسلام، ٢٠٢٠، صفحة ٦١)

إن التعقيد المتزايد للمخاطر التي تواجهها البنوك من شأنه أن يخلق حاجة متزايدة لممارسات حوكمة الشركات من قبلها. لذا فإن الحوكمة المصرفية الرشيدة تعتبر ضرورية جداً من أجل تحسين كفاءة البنك، وتعزيز الامتثال وحماية مصالح أصحاب المصلحة عن طريق الالتزام باللوائح والمعايير الأخلاقية المطبقة على القطاع المصرفي. بالإضافة الى ذلك فإن البنك الذي يخضع لحوكمة مصرفية جيدة سيكون بمقداره أن يتحمل المخاطرة بالمقدار الذي من شأنه أن يزيد ثروة المساهمين إلى أقصى حد خاضع للقيود التي تفرضها القوانين والمنظمون .ويتضمن ذلك القضاء على جميع المخاطر السيئة أو التخفيف من حدتها إلى الحد الذي يكون من المفيد من حيث التكلفة القيام بذلك. ولا يتمثل دور إدارة المخاطر في البنوك التي تخضع للحوكمة المصرفية الجيدة في تقليل المخاطر الإجمالية للبنك فحسب، بل هو يتمثل أيضاً في تحديد وقياس المخاطر التي يتخذها البنك، وتجميع هذه المخاطر في مقياس إجمالي مخاطر البنك، وتمكين البنك من القضاء على المخاطر السيئة وتخفيفها وتجنبها، والتأكد من أن مستوى المخاطر يتماشى مع شهيته للمخاطر. (Thompson, 2021, p. 108)

المطلب الاول: وظيفة إدارة المخاطر

تعتبر وظيفة إدارة المخاطر المستقلة مكونًا رئيسيًا لخط الدفاع الثاني للبنك. هذه الوظيفة مسؤولة عن الإشراف على أنشطة المخاطرة عبر المؤسسة ويجب أن تتمتع بسلطة داخل المنظمة للقيام بذلك (Ashby, 2022, p. 125). إن الأنشطة الرئيسية لوظيفة إدارة المخاطر يجب أن تشمل ما يلي:

١-تحديد المخاطر الهامة الفردية والمتراكمة والناشئة حديثاً.

٢- تقييم هذه المخاطر وقياس مدى تعرض البنك لها.

٣- تطوير وتنفيذ إطار حوكمة المخاطر على مستوى المؤسسة، والذي يتضمن ثقافة المخاطر، وقابلية المخاطرة وحدود المخاطر المصرفية. وذلك بالخضوع لمراجعة مجلس الإدارة وموافقته.

٤- المراقبة المستمرة لأنشطة المخاطرة والتعرض للمخاطر بما يتماشى مع الرغبة في تحمل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وحدود المخاطر والحاجة المقابلة الى رأس المال والسيولة.

٥- إنشاء نظام إنذار مبكر أو إطلاق نظام في حالة تجاوز رغبة البنك في المخاطرة أو حدوده.

٦-التأثير في القرارات التي تخلق مخاطر كبيرة والطعن بها إذا لزم الأمر.

٧-تقديم تقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة أو لجنة المخاطر في جميع هذه الأمور، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، اقتراح إجراءات مناسبة لتخفيف المخاطر. (Dill, 2019, p. 108)

المطلب الثاني :تحديد المخاطر ورصدها والتحكم فيها

إن إطار حوكمة المخاطر في البنك يجب أن يتضمن سياسات مدعومة بإجراءات وعمليات رقابية مناسبة مصممة لضمان أن قدرات البنك في تحديد المخاطر وتجميعها والتخفيف من حدتها ومراقبتها تتناسب مع حجم البنك وتعقيده وملف المخاطر. (Pribil, 2019, p. 108) إن تحديد المخاطر يجب أن يشمل جميع المخاطر المادية التي يتعرض لها البنك، داخل وخارج الميزانية العمومية وعلى مستوى المجموعة، ومستوى المحفظة وخط الأعمال. ومن أجل إجراء تقييمات فعالة للمخاطر، يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك لجنة تقييم المخاطر، بشكل منتظم وعلى أساس مخصص، تقييم المخاطر التي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

يواجهها البنك وملف المخاطر العام لديه. وينبغي أن تشمل عملية تقييم المخاطر تحليلاً مستمراً للمخاطر القائمة فضلاً عن تحديد المخاطر الجديدة أو الناشئة. كما يجب التقاط المخاطر من جميع الوحدات التنظيمية، وبالمثل، ينبغي مراعاة التركيزات المرتبطة بالمخاطر المادية في تقييم المخاطر (يوسف، ٢٠١٨، صفحة ٩١).

إن تحديد المخاطر وقياسها ينبغي أن يشمل عناصر كمية ونوعية على حد سواء، ويجب أن تتضمن قياسات المخاطر أيضاً وجهات نظر نوعية على مستوى البنك للمخاطر المتعلقة ببيئة التشغيل الخارجية للبنك الذي يجب عليه أيضاً النظر في المخاطر التي يصعب قياسها كمياً وتقييمها، مثل مخاطر السمعة (Crouhy, 2014, p. 318)

أما فيما يتعلق بدور الرقابة الداخلية في المصارف في هذا المجال، فإنها ومن بين أمور أخرى، تم تصميمها لضمان أن كل خطر رئيسي له سياسة أو عملية أو تدبير آخر، بالإضافة إلى مراقبة لضمان تطبيق هذه السياسة أو العملية أو أي تدبير آخر ويعمل على النحو المنشود(Seltana, 2021, p. 47) . وعلى هذا النحو، تساعد الرقابة الداخلية على ضمان سلامة العملية والامتثال والفعالية .كما توفر تأكيداً معقولاً بأن المعلومات المالية والإدارية موثوقة وفي الوقت المناسب وكاملة وأن البنك يمتثل لسياساته المختلفة والقوانين واللوائح المعمول بها ومن أجل تجنب الإجراءات الخارجة عن سلطة الفرد أو حتى الاحتيال، تضع الرقابة الداخلية أيضاً ضوابط معقولة على تقدير الإدارة والموظفين. وحتى في البنوك الصغيرة، على سبيل المثال، يجب اتخاذ قرارات الإدارة الرئيسية من قبل أكثر من شخص واحد. ويجب أن تحدد المراجعات الداخلية أيضاً مدى امتثال البنك لسياسات وإجراءات الشركة وكذلك للسياسات القانونية والتنظيمية، فإجراءات التصعيد المناسبة هي عنصر أساسي في نظام الرقابة الداخلية (أحمد، ٢٠١٩، صفحة ١٥١) .

إن درجة تطور الهياكل الأساسية لإدارة المخاطر في المصرف، بما في ذلك، على وجه الخصوص، وجود بنية تحتية للبيانات وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات وبنية تحتية قوية بما فيه الكفاية للبيانات، وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات ينبغي لها أن تواكب التطورات الأخرى مثل الميزانية العمومية ونمو الإيرادات؛ زيادة تعقيد أعمال البنك أو تكوين المخاطر أو الهيكل التشغيلي؛ التوسع الجغرافي؛ عمليات الدمج والاستحواذ؛ أو إدخال منتجات أو خطوط أعمال جديدة (Dill، ٢٠١٩، صفحة ١٣٨). ومن أجل ذلك كله، يجب أن يكون لدى البنوك بيانات داخلية وخارجية دقيقة لتكون قادرة على تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر واتخاذ قرارات الأعمال الاستراتيجية وتحديد كفاية رأس المال والسيولة، كما يجب أن يولي مجلس الإدارة والإدارة العليا اهتمامًا خاصًا لجودة واكتمال ودقة البيانات المستخدمة في اتخاذ قرارات المخاطر. وبالرغم من أن بعض الأدوات مثل التصنيفات الائتمانية الخارجية أو نماذج وبيانات المخاطر المشتراة من الخارج يمكن أن تكون مفيدة كمدخلات في تقييم أكثر شمولاً، إلا أن البنوك مسؤولة في النهاية عن تقييم مخاطرها. (العونية، ٢٠٢٠، صفحة ٦٦)

ومع أن استخدام تقنيات قياس ونمذجة المخاطر يعتبر أمراً غاية في الأهمية في البنوك ولكن لا ينبغي أن تحل محل التحليل النوعي للمخاطر ورصدها. كما يجب أن تبقي وظيفة إدارة المخاطر مجلس الإدارة والإدارة العليا على علم بالافتراضات المستخدمة وأوجه القصور المحتملة في نماذج المخاطر وتحليلات البنك. وهذا من شأنه أن يضمن فهمًا أفضل للمخاطر وحالات التعرض لها وقد يسمح باتخاذ إجراءات أسرع لمعالجة المخاطر والتخفيف منها (Choudhry, 2015, p. 148).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الخمسون – تشرين الأول ٢٠٢٥– ربيع الآخر ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

المطلب الثالث: الإبلاغ عن المخاطر

إن إطار حوكمة المخاطر الفعال يتطلب تواصلاً قويا داخل البنك حول المخاطر، سواء عبر المؤسسة أو من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. وعليه، فإن التواصل المستمر حول قضايا المخاطر، بما في ذلك استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك، يعد من أحد الركائز الأساسية لثقافة المخاطر القوية التي يجب أن تعزز الوعي بالمخاطر وتشجع التواصل المفتوح والتحدي بشأن المخاطرة عبر المنظمة وكذلك عمودياً من وإلى مجلس الإدارة والإدارة العليا التي يجب عليها التواصل والتشاور بنشاط مع وظائف الرقابة بشأن الخطط والأنشطة الرئيسية للإدارة حتى تتمكن وظائف الرقابة من أداء مسؤولياتها بفعالية (Shields, 2020, p. 112)

ويما يخص توصيل المعلومات إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، فيجب أن تكون في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة ومفهومة حتى يكونوا مجهزين لاتخاذ قرارات مستنيرة. ومن أجل ضمان أن يكون مجلس الإدارة والإدارة العليا على اطلاع كافٍ ووافٍ، يجب على الإدارة والمسؤولين عن وظيفة إدارة المخاطر تجنب المعلومات الضخمة التي يمكن أن تجعل من الصعب تحديد القضايا الرئيسية (Langley, 2015, p. 93). وبدلاً من ذلك، ينبغي تحديد المعلومات الأهم وذات الأولوية وتقديمها بطريقة موجزة ومحددة السياق بالكامل من أجل أن يقوم مجلس الإدارة بتقييم أهمية وعملية الحفاظ على دقة المعلومات التي يتلقاها وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى معلومات إضافية أو أقل. ومن أجل ذلك، ينبغي تقديم المعلومات المخصصة الجوهرية المتعلقة بالمخاطر والتي تتطلب اتخاذ قرارات أو ردود فعل فورية على وجه السرعة إلى الإدارة العليا، وحسب الاقتضاء، إلى المجلس والموظفين المسؤولين، وإلى رؤساء مهام المراقبة بحيث يمكن الشروع في اتخاذ تدابير وأنشطة مناسبة في مرحلة مبكرة (عبد الله، ٢٠١٦، صفحة ٢١٧)

إن الإبلاغ عن المخاطر إلى مجلس الإدارة يتطلب تصميماً دقيقاً من أجل نقل المخاطر على مستوى البنك والمخاطر الفردية وغيرها من المخاطر بطريقة موجزة وذات مغزى، بحيث تقوم التقارير بنقل التعرض للمخاطر بشكل دقيق ومولداً للمناقشة القوية حول نتائج اختبارات الجهد أو تحليلات السيناريوهات، على سبيل المثال، حالات التعرض للمخاطر الحالية والمتوقعة للبنك لا سيما في ظل السيناريوهات المجهدة، وعلاقات المخاطر مع العوائد وقابلية المخاطرة وحدودها بالإضافة الى ذلك، يجب أن تتضمن التقارير أيضا معلومات حول البيئة الخارجية لتحديد ظروف السوق واتجاهاته التي قد يكون لها تأثير على ملف المخاطر الحالي أو المستقبلي للبنك (Verma, 2022, p. 68)

إن نظم الإبلاغ عن المخاطر ينبغي أن تكون ديناميكية وشاملة ودقيقة، وأن تستند إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية، وألا يقتصر رصد المخاطر والإبلاغ عنها على المستوى المفصل، بما في ذلك المخاطر الجوهرية الموجودة في الشركات التابعة، بل ينبغي أيضاً تجميعها للسماح بمنظور شامل للمصرف أو متكامل للتعرض للمخاطر. يجب أن تكون أنظمة الإبلاغ عن المخاطر واضحة بشأن أي أوجه قصور أو قيود في تقديرات المخاطر، بالإضافة إلى أي افتراضات مضمنة مهمة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتبعيات المخاطر أو الارتباطات (عبد اللطيف، ٢٠١٩، صفحة ٢٠٥)

ومن الأمور البالغة الأهمية أن تسعى البنوك لتجنب ما يسمى مجازياً بـ "الصوامع التنظيمية" التي يمكن أن تعرقل المشاركة الفعالة للمعلومات عبر المؤسسة ويمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات بمعزل عن باقي البنك. قد يتطلب التغلب على عقبات مشاركة المعلومات هذه من مجلس الإدارة والإدارة العليا ووظائف الرقابة إعادة تقييم الممارسات المعمول بها من أجل تشجيع مزيد من التواصل (Buchetti, 2022, p. 73).

ISSN–2536–0027

المراجع والمصادر العربيه

١- الشحنة، ر. أ. (٢٠١٥). كتاب تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
٢- الملكاوي، إ. ا. (٢٠٢٢). الحوكمة المفاهيم والممارسات. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
٣- خليفة، م. أ. (٢٠٢٢). الحوكمة فى القطاع البنكي و المالي و دورها في إرساء قواعد الشفافية. دار الفكر الجامعي.
٤- راضي، م. س. (٢٠١٧). المفهوم الحديث في المراجعة الداخلية. دار التعليم الجامعي.
٥- شحاته السيد شحاته. (٢٠١٨). أساسيات الرقابة والمراجعة الداخلية. دار التعليم الجامعي.
٦- شرون، ر. ع. (٢٠١٩). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
٧- عاشور، ح. ك. (٢٠١٥). جودة أداء مراقبي الحسابات في ظل حوكمة الشركات. بحث تطبيقي في عينة من مراقبي الحسابات، بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، بغداد.
٨-عبد السلام، ا. م. (٢٠٢٠). إدارة المخاطر والأزمات. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
٩-فارس، ع. ح. (٢٠٠٩). أثر حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي، دراسة لآراء عينة من المستثمرين ومراقبي الحسابات. المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
١٠- كولر، ج. (٢٠٢٢). إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحديثة " مخطط عمل للتغيير الإيجابي والفعالية ". دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
١١- محمد السيد سرايا. (٢٠١٦). مدخل علمي معاصر في مبادئ الرقابة والمراجعة الداخلية. دار التعليم الجامعي.
١٢- محمد، ر. ع. (٢٠١٢). اثر تطبيق معايير جودة التدقيق الداخلي في تقويم وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية .
١٣- مخلوف، ا. م. (٢٠٠٧). المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية .
١٤- يوسف، ج. (٢٠١٨). إدارة المخاطر المالية والائتمان. جامعة دمشق.
١٥- الدين، أ. ن. (٢٠١٦). التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية. دار الجنان للنشر والتوزيع.
١٦- سعد زناد دروش. (٢٠١٩). الحوكمة كمنهج إداري للإصلاح ومحاربة الفساد. لمنظمة العربية للتنمية الإدارية.

المراجع والمصادر الاجنبيه

١- Ashby, S. (2022). Fundamentals of Operational Risk Management: Understanding and Implementing Effective Tools, Policies and Frameworks . Kogan Page.
2- Blokdyk, G. (2021). Internal Control A Complete Guide. Gerardus Blokdyk.
٣-Verma, C. V. (2022). Climate Flip - Climate Risk reporting in Banks: Climate Change Governance for Banking and Financial Institutions. Independently published .

ISSN–2536–0027

٤- Buchetti, B. (2022). Corporate Governance in the Banking Sector. Springer.
٥- Dallas, G. (2022). Governance, Stewardship and Sustainability. Routledge.
٦- Froneberg, D. (2015). Bank Governance Structures and Risk Taking. Peter Lang GmbH.
٧- Choudhry, M. (2015). An Introduction to Banking: Principles, Strategy and Risk Management. Wiley;.
٨- Guide, A. C. (2022). Audit Committee Guide. B0B1B1NBRS.
٩- Heckman, L. (2017). The New York Stock Exchange: A Guide to Information Sources. Routledge.
١٠- Langley, P. (2015). Liquidity Lost: The Governance of the Global Financial Crisis. Oxford University Press.
١١- Crouhy, M. (2014). The Essentials of Risk Management. McGraw Hill.
١٢- Dill, A. (2019). Bank Regulation, Risk Management, and Compliance. Informa Law.
1٣- Nordberg, D. (2010). Corporate Governance: Principles and Issues. SAGE Publications Ltd.
١٤- OECD. (2017). Methodology for Assessing the Implementation of the G20/OECD Principles of Corporate Governance. Organization For Economic Co-Operation & Development.
١٥- Opreana, C. (2015). Challenges and Developments in International Banking Supervision. LAP LAMBERT Academic Publishing.
١٦- Seltana, M. A. (2021). Permanent control system at the level of banks. Our Knowledge Publishing.
١٧- Shields, G. (2020). Corporate Finance: The Ultimate Guide to Financial Reporting, Business Valuation, Risk Management, Financial Management, and Financial Statements. Bravex Publications.
١٨- Solomon, J. (2020). Corporate Governance and Accountability. Wiley.
١٩- Thompson, C. (2021). Fundamentals of Risk Management: Understanding, Evaluating and Implementing Effective Enterprise Risk Management. Clive Thompson.